

إنفلونزا الخنازير.. وازدواجية المعايير! بقلم: د. وحيد عبدالمجيد



يزداد الاعتقاد الآن في أن منظمة الصحة العالمية بالغت في تقدير حجم الخطر المترتب علي فيروس إنفلونزا الخنازير، الذي أعادت تسميته بـ (تش ١ - ان ١). فقد مضي أكثر من شهرين علي رفعها درجة التأهب لمواجهة هذا الخطر إلي الدرجة الخامسة التي تنخلع لها القلوب دون أن يظهر مايدل علي أنه يفوق الإنفلونزا الموسمية بكثير. وقد فعلت المنظمة المسئولة عن تحديد الاتجاهات العامة لحماية صحة الناس في العالم هذا كله بشكل دارماتيكي، حين رفعت مستوي التأهب درجة بعد اخري بسرعة غير قياسية، حتي بلغت درجته ماقبل الأخيرة في غضون أيام معدودات. ويصعب تصور ان تكون المنظمة العالمية استندت إلي دراسة جادة مدققة، لأن الوقت الذي استغرقه رفع التأهب إلي هذا المستوي أقصر من ان يسمح حتي بإمام عام بالمشكلة.

ويعني ذلك أنها اختلقت حالة من الهلع دون أن تتأكد من وجود مايررها.

ولذلك فمن الطبيعي أن تتعرض إلي انتقادات متفاوتة من بعض العلماء وأساتذة الطب الكبار الذين يأخذون عليها أنها أوحث بحتمية حدوث طفرات جينية سريعة متلاحقة في هذا الفيروس تجعله من الفيروسات الفتاكة التي يستعصي

علي اي نظام صحي ضبطها. ويرى المنتقدون ان هذا الاحتمال مازال ضئيلا ليس تهوينا من خطر الفيروس، وإنما ثقة في ان الخبرات المتراكمة في هذا المجال قادرة علي ضبطه، ومن حججهم القوية في ذلك انه في كل عام يمر عدد من الفيروسات بطفرات جينية متفاوتة دون ان ينفلت اي منها بسبب فاعلية اجراءات الضبط الطبي التي تجعل من الصعب تكرار كارثة ١٩١٨ مثلا حين قتل فيروس أطلق عليه الانفلونزا الأسبانية نحو ٥٠ مليونا من البشر.

كما تتعرض المبالغة التي وقعت فيها منظمة الصحة العالمية لانتقادات حتي ممن قد لا يشاركون هؤلاء العلماء تقديرهم المتفائل. وفي مصر مثلا، لفت الانتباه الاتهام الذي وجهه وزير الصحة د. حاتم الجبلي الي هذه المنظمة بأنها ضخمت خطر فيروس انفلونزا الخنازير. وبالرغم من ان سياق حديثه الذي ورد فيه هذا الاتهام يفيد انه ممن يتوقعون هجمة شرسة للفيروس في الخريف المقبل، فقد رأى ان الطريقة التي تعاملت بها المنظمة العالمية معه صنعت من الرعب ما لم يكن مبررا، بدليل ان الانفلونزا الموسمية تصيب في كل عام ما بين مائتي ألف وخمسمائة ألف شخص يفقد نحو ٢٥ ألف منهم في المتوسط حياتهم.

ولكن د. الجبلي لم يفسر مافعلته منظمة الصحة العالمية، وإنما قال انها سلكت هذا السلوك لأسباب اعتبرها غير واضحة. ولا يمكن من حيث المبدأ استبعاد ان يكون هذا السلوك نتيجة خطأ في تقدير الموقف. ولكن هذا ليس هو الاحتمال الوحيد، لان حجم الخطأ يفرض التفكير في الظروف المحيطة به. فالخطأ لاينجم عن

قصور في المعرفة فقط. كما ان الامكانات المتاحة لمنظمة الصحة العالمية تدفع الي التشكك في أن يكون تضخيمها الخطر راجعا فقط الي نقص في المعلومات، ثم ان عنصرا جوهريا في المشكلة يعود الي التعجل الشديد في رفع مستوي التأهب. فإذا كانت المنظمة قد افتقدت المعرفة الكافية فعلام كانت العجلة

الشديدة ولماذا لم تتأن قليلا لإكمال مانقصها؟

ومن هنا تبرز اهمية تأمل السلوك الذي سلكته المنظمة سعيا الي إجلاء ماهو غير واضح فيه. وربما نجد مدخلا محتملا لتفسير سلوك المنظمة تجاه هذا الفيروس، الذي ظهر في المكسيك وامتد علي الفور الي الولايات المتحدة الامريكية، عندما نقارنه بسلوكها ازاء فيروسات انفلونزا خطيرة ايضا مثل فيروس سارس الذي ظهر في الصين عام ٢٠٠٣.

وتثير هذه المقارنة السؤال التالي: هل توجد علاقة بين تقدير مستوي الخطر وموقع الفيروس جغرافيا، وبالتالي هل يصبح حجم الخطر مرتبطا بمجال التهديد المباشر لهذا الفيروس أكثر مما هو متعلق بقوة تأثيره والامكانات الحقيقية لتحويله الي وباء عالمي؟

فإذا وجدنا مايفيد ان منظمة الصحة العالمية تأثرت، في تقديرها لحجم الخطر، بالتهديد الذي يمكن ان تتعرض له الدولة الاعظم فهذا يعني ان ازدواجية المعايير توطنت في النظام العالمي علي كل صعيد، وأصبحت تمثل خطرا ربما يفوق ما قد يترتب علي أي فيروس. ولا يقلل من وزن هذا الاحتمال ان الولايات المتحدة

نفسها لم تبالغ في تقدير الخطر المترتب علي فيروس أنفلونزا الخنازير، وأن بعض مؤسساتها الصحية صدر عنها مايفيد ان ضراوته لاتزيد علي الانفلونزا الموسمية. فقد تصرفت هذه المؤسسات علي اساس علمي. كما سلكت سلوكا مهنيا لاتستطيع أي مؤسسة تحترم نفسها وتحرص علي صدقيتها ان تحيد عنه. ولذلك فإذا كانت منظمة الصحة العالمية ضخمت خطرا لانه بدأ في المحيط الجغرافي للولايات المتحدة، وليس للصين او جنوب افريقيا مثلا، فهذا يعني ان ازدواجية المعايير صارت ثقافة شائعة علي المستوي العالمي حتي دون تدخل مباشر من جانب أولئك الذين يعاملون بمعايير تختلف عن غيرهم. ومن هنا تأتي أهمية وضع سلوك منظمة الصحة العالمية

تجاه فيروس انفلونزا الخنازير علي مائدة البحث، وضرورة اخذ هذا الافتراض الخاص بازدواجية معاييرها في الاعتبار، بل وضعه في مقدمة الافتراضات التي يسعى هذا البحث الي اختبارها علميا وموضوعيا.

ومن الأسئلة التي يتعين الاهتمام بها، في سياق اختبار هذا الافتراض، سؤال عن مغزي إحجام منظمة الصحة العالمية حتي الآن عن كشف السبب الذي ادي الي ظهور الفيروس، ناهيك عن ان تحشد رأيا عاما عالميا ضد الشركات المتوحشة متعددة الجنسيات التي تعمل في مجال تصنيع اللحوم في غياب الحد الأدنى من الضمانات البيئية والصحية.

فقد ظهر هذا الفيروس في قرية نائية بولاية فيراكروز الجنوبية في المكسيك. وهذه قرية معزولة يعيش فيها نحو ثلاثة آلاف قروي خارج التاريخ بالقرب من مستودعات رهيبية لتصنيع لحوم الخنازير تابعة لشركة كبرى عابرة للقوميات مركزها في الولايات المتحدة. وهذه الشركة، التي تمثل احد تجليات الرأسمالية المتوحشة، هي من نوع الشركات التي تعمل بلا رقابة في بلدان نامية كثيرة تهرب اليها من القوانين الصارمة في الولايات المتحدة ودول متقدمة اخرى. وترحب البلاد النامية بها باعتبارها استثمارا اجنبيا يوفر فرص عمل ويسدد اصحابه ضرائب، فضلا عن انهم يدفعون رشاوي في بعض هذه البلاد. وفي القرية المكسيكية المنكوبة، قامت الشركة المتوحشة بتوسيع نشاطها وزيادة عدد الخنازير التي تربيتها في منطقة وادي بيروتي بدون ادنى ضمانات صحية، وفقا لتقدير منظمة جرين البيئية التي تتمتع بصدقية مرتفعة.

ويصعب تصور ان منظمة الصحة العالمية لم تأخذ علما بذلك، مثلما يستحيل تخيل انها لاتعرف حجم التهديد الذي اصبح مترتبا علي التوسع في صناعات اللحوم ذات الانتاج الكمي الهائل، وما يقترن بها من تمدد خطير لمزارع

تربية المواشي والطيور عموما في غياب ضمانات بيئية وصحية كافية.

فلماذا لاتتدخل منظمة الصحة العالمية، إذن بمسئوليتها في مواجهة الرأسمالية المتوحشة التي تهدد صحة البشر بعد ان دمرت الاقتصاد العالمي.. وأليس هذا ضربا آخر من ضروب ازدواجية المعايير؟